بالوثائق «مدير ثقافة تعز السابق - يكشف احتيال جديد لبلال غنام بمبلغ « 75 ألف ريال سعودي « استولي عليها بعقد وهمي

رؤية لحل الأزمة الراهنة بين مجلس القضاء ونادي القضاة فرع عدن

الأمناء / خاص:

كشف عبدالخالق سيف، مدير مكتب الثقافة السابق في محافظة تعز، مساء أول أمس الثلاثاء، عن قضية احتيال جديدة ارتكبها الداعية التوعوي بلال غنام، مشيراً إلى أن المبلغ المستولى عليه تجاوز 75 ألف ريال سعودي ضمن عقد إيجار ابتداءً من بداية 2024، من خلال الشركة الاحتيالية «مدى» التي يديرها غنام.

وأكد سيف في منشور رصده على حسابه الرسمي بموقع فيس بوك، أن ما يُروَّج عنه من قبل غنام من تبريرات عن خسارة أو استثمار وهمي مضلل تمامًا ويهدف لإيهام الناس بأن الأموال كانت سلفة أو مشروع استثماري، بينما الوثائق الرسمية تظهر أن الاحتيال كان متعمدًا من الشهر الأول، مع سبق الإصرار والترصد.

وأشار سيف إلى أن غنام حاول استخدام واجهة كبيرة للمكان الذي استأجره لإيهام الناس بمشروعية أعماله، لكنه سقط في قبضة الدولة بعد تهديده تعز بمجازر وكمية دماء للركب، مشدداً على التضامن الكامل مع الضحايا وأصحاب الحق، ومن بينهم الأخ رشوان الدعيس، ومؤكداً أن الدولة انتصرت للمتضررين، وأن «البقية قادمة».

وكانت الجهات القضائية والأمنية تمكنت، الاثنين الماضي، من إلقاء القبض على بلال غنام في مدينة تعز، بعد صدور أحكام قضائية تلزمه بدفع أكثر من 57 ألف دولار نتيجة قضايا احتيال مالي ومشاريع استثمارية وهمية.

وأظهرت مقاطع فيديو متداولة لحظة اعتقاله وهو يحاول المقاومة والفرار، لكن الفرق المكلفة تمكنت من السيطرة عليه، مؤكدة أن العملية كانت تنفيذًا قانونيًا صارمًا لأوامر المحكمة، ونفت أي شائعات عن اختطافه.

وكشفت التحقيقات تورطه في إنشاء مؤسسات وهمية، أبرزها «مستشفى الإحساني» وجامعة وشركات مقاولات طبية ونفطية، استغلها لاستدراج المواطنين وجمع أموال طائلة، بما في ذلك أموال مخصصة لمشاريع خيرية وهمية، ما زاد من غضب الرأي العام.

وتعكس هذه الحادثة، بحسب مراقبين، رسالة صارمة لكل من يحاول المتاجرة بالدين أو الاستثمار الوهمي، وأن القضاء أصبح أكثر حزمًا في مواجهة الملفات التي تهدد السلم الأهلي وأموال المواطنين.

الجمهورية اليمنية
وزارة العدل
محكمة استئناف وتعز
مكتب رئيس الاستئناف
فضيلة القاضي/ مبدالوهاب الشرجبي
رئيس نيابة الأموال العامة بتعز
المحترم
الموضوع/ تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد المدان/ شهاب عبدالله علي هراج
تهديكم محكمة إستئناف محافظة تعز أطيب تحياتها وتتمنى لمعاليكم دوام التوفيق في مهامكم الجليلة.
وبالإشارة إلى التوجيه رقم (١٩٥) المؤرخ بتاريخ ٢٠٢٤م الصادر من صاحب الفخامة رئيس مجلس القضاء الأعلى بشأن تكليف القيام بالتأكد مما جاء في الأحكام القضائية الصادرة بحق المدان/ شهاب عبدالله علي هراج والتأكد مما إذا كان قد أصبحت واجبة التنفيذ
وتشمل :-
١- الحكم الأول : صادر من محكمة الأموال العامة في تعز بتاريخ ٢٠محرم ١٤٤٢هـ قضى بإدانة المدان ومعاقبته بالحبس سنة أشهر مع وقف التنفيذ ودفع غرامة مالية قدرها (٣٠٠,٠٠٠) ريال .
٢- الحكم الثاني : صادر من محكمة الأموال العامة في تعز بتاريخ ١٩ جمادى الأولى ١٤٤٢هـ قضى بإدانة المذكور ومعاقبته بالحبس سنة مع النفاذ ودفع مبلغ وقدره (٢٥٠,٠٠٠) ريال .
٣- الحكم الثالث : صادر بتاريخ ٢رجب ١٤٤٢هـ قضى بإدانته ومعاقبته بالحبس ثلاث سنوات (الحد الأدنى للعقوبة) وتغرمه من ولاية الوقف ، والزامه بإعادة المبلغ المختلس وقدره (٦,٦٠٠,٢٣٩) ريالا إلى خزينة الدولة وتغريمه (٣٠٠,٠٠٠) ريال كمصاريف قضائي وأتعاب محاماة لصالح مكتب الأوقاف - تعز .
٤- الحكم الرابع : صادر من محكمة الأموال العامة بتاريخ ٢٣شعبان ١٤٤٤هـ قضى بإدانته ومعاقبته بالحبس مدة ثلاث سنوات وإلزامه بدفع مبلغ وقدره (٣٠٠,٠٠٠) ريال لصالح مكتب أوقاف - تعز .
وحيث إن تنفيذ هذه الأحكام القضائية يشكل ضرورة قانونية وأخلاقية لإستعادة هيبة الدولة ومكافحة الفساد ، وضمان عدم إفلات المدانين من العقاب ، فإننا نلتمس من معاليكم بالتنسيق مع الجهات التنفيذية بسرعة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لضمان تنفيذ العقوبات المنصوص عليها في منطوق الأحكام وإننا على ثقة تامة بحرصكم على تطبيق القانون وصون أموال الدولة ومصالح المواطنين ولتعزيز الثقة بالقضاء ومؤسسات العدالة وسيادة القانون.
وتفضلوا بقبول فائق التقدير والإحترام ،،،
رئيس محكمة الاستئناف م/ تعز
رئيس نيابة الأموال العامة
القاضي
وزار سيف فرحان الدكسي
نسخة مع التحية إلى :
رئيس مجلس القضاء الأعلى
النائب العام
20/08/2025 09:28
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجمهورية اليمنية
وزارة العدل
محكمة استئناف وتعز
مكتب رئيس الاستئناف
سيادة الأخ/ نبيل شمسان
محافظ محافظة تعز - رئيس السلطة التنفيذية - تعز
المحترم
تحية طيبة وبعد،،،
الموضوع/ متابعة تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بحق المدان / شهاب عبدالله علي هراج
تهديكم محكمة إستئناف محافظة تعز أطيب تحياتها وتتمنى جهودكم في دعم مؤسسات الدولة وتعزيز سيادة القانون.
بالإشارة إلى التوجيه رقم (١٩٥) المؤرخ بتاريخ ٨سبتمبر ٢٠٢٤م الصادر من صاحب الفخامة رئيس مجلس القضاء الأعلى بشأن التأكد مما جاء في الأحكام القضائية الصادرة بحق المدان/ شهاب عبدالله علي هراج في عدد من قضايا الفساد العام والإداري ، والتي قضت بإدانته وتغريمه من ولاية الوقف والحبس لمدة متفاوتة ، وإلزامه بإعادة الأموال المختلسة إلى خزينة الدولة فضلاً عن دفع غرامات مالية لصالح مكتب الأوقاف - تعز .
ونظراً لما تمثله هذه الأحكام من إستحقاق قضائي واجب النفاذ ، وحفاظاً على المال العام وهيبة الدولة وسيادة القانون فإننا نأمل من سيادتكم التكرم بـ :-
توجيه الإدارة العامة للشؤون القانونية بالمحافظة بالتعاون والتنسيق مع مكتب الأوقاف في تعز للقيام بمتابعة الجهات المختصة وذلك لضمان تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة دون أبطاء والخذ ما يلزم من تدابير قانونية وإدارية حازمة لضمان إستعادة الأموال المختلسة وعزل المدان من أي منصب أو مسؤولية لا يزال يشغلها بالمخالفة للقانون .
كما نأمل من سيادتكم التكرم بالتوجيه إلى الجهات المختصة في المحافظة ، وفي مقدمتها إدارة أمن المحافظة والأجهزة الأمنية في مديرية المخاء حيث يقيم المذكور بضرورة :
التعاون الكامل مع النيابة العامة والسلطة القضائية في تنفيذ ما ورد في مضمون الأحكام القضائية .
إن تنفيذ الأحكام القضائية يمثل ركناً أساسياً في هيبة الدولة وفاعلية مؤسساتها ، ويمثل رسالة واضحة في مكافحة الفساد وحماية المال العام ، وهو ما نتطلع إلى دعمكم وتعاونكم الكامل بشأنه .
وتفضلوا بقبول فائق التقدير والإحترام ،،،
رئيس مكتبة الاستئناف م/ تعز
رئيس نيابة الأموال العامة
القاضي
وزار سيف فرحان الدكسي
نسخة مع التحية إلى :
رئيس مجلس القضاء الأعلى - للإحاطة
رئيس نيابة إستئناف الأموال العامة - تعز
مدير عام مكتب الأوقاف - تعز
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجمهورية اليمنية
مجلس القضاء الأعلى
مكتب رئيس المجلس
الرقم: ٨٧ ق ص ١٥٦
التاريخ: ٢٠٢٤/٨/٤م
الموافق: ١ ربيع الأول ١٤٤٦هـ
رئيس محكمه استئناف م / تعز
القاضي / رزاز سيف فرحان
المحترم
تهديكم أطيب تحياتنا وبعد ...
الموضوع/ الشكوى المقدمة من مركز فري ميديا للصحافة الاستقصائية
بالإشارة الى الموضوع أعلاه، تلقينا شكوى من مركز ميديا للصحافة الاستقصائية المؤرخة ٢٠٢٤/٨/٤م بشأن امتناع وزارة الأوقاف والإرشاد من تنفيذ احكام قضائية صادره من محكمه الأموال العامة م / تعز .
وبحسب رد معالي وزير الأوقاف والإرشاد بأنه لم تصل للوزارة أي مذكرات من قبل النيابة او المحكمه بخصوص تنفيذ الأحكام .
وعليه:
وبحسب توجيهات فضيله رئيس مجلس القضاء الأعلى يكون منكم الاطلاع والتأكد مما جاء عن الاحكام وفيما اذا تم ابلاغها الى وزاره الأوقاف أم لا ، واتخاذ ما يلزم بشأن ذلك.
...ونقبلوا خيائنا...
مدير مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى
غالب بن غالب فريد
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التحقيقات كشفت تورط غنام في إنشاء مؤسسات وهمية أبرزها «مستشفى الإحساني» وشركات مقاولات طبية ونفطية

فرحة ناقصة .. الريال يرتفع والأسعار ترتفع أكثر

ما أبرز الإجراءات التي نفذها البنك المركزي والتي أسهمت في التحسن الملحوظ للريال اليمني أمام العملات الأجنبية ؟

الأمناء / العرب:

شهد الريال اليمني مؤخراً تحسناً ملحوظاً أمام العملات الأجنبية، حيث ارتفع سعره إلى نحو 1600 ريال للدولار الواحد، بعد أن كان يساوي 2900 ريال.

وجاء هذا التحسن نتيجة حزمة من الإجراءات التي نفذها البنك المركزي اليمني، أبرزها إغلاق العشرات من منشآت وشركات الصرافة المخالفة في عدد من المحافظات الخاضعة لسلطة الحكومة المعترف بها دولياً.

ورغم الارتفاع الكبير في قيمة الريال، بنسبة تجاوزت 40 في المئة، فإن الأسواق لا تزال ترزح تحت وطأة الأسعار المرتفعة، ما جعل فرحة المواطنين ناقصة وممزوجة بالقلق.

ويعيش اليمنيون حالة من الترقب وسط مطالبات شعبية للسلطات والجهات الرقابية بفرض تخفيضات تتناسب مع تحسن العملة المحلية، إذ جرى خفض أسعار بعض السلع بنسبة 20 في المئة، وأخرى بواقع الثلث، فيما لم تشهد سلع كثيرة أي خفض.

كما يشكو مواطنون من عدم بيع الدولار والريال السعودي لهم من قبل شركات الصرافة، والاكتفاء بشرائه منهم، ما تسبب في حالة ارتباك في الأسعار وسوق الصرافة.

ونفذت السلطات اليمنية حملات رقابية على الأسعار، واحتجزت عدداً من التجار، وأغلقت مؤقتاً العديد من المحال التجارية في إطار مساع لضبط الأسواق، غير أن حالة الضبابية لا تزال تهيمن على المشهد.

فرح ومخاوف

يقول المواطن محمد إسماعيل، من سكان مدينة تعز الخاضعة لسلطة الحكومة، إن تحسن سعر العملة المحلية أفرح الكثير من المواطنين، "لكن ذلك مصحوب بحذر ومخاوف متعددة."

وأضاف أن "تحسن صرف العملة الوطنية بات قضية رأي عام تحظى باهتمام واسع بين جميع السكان،" لكنه شكا في الوقت نفسه من أن "الأسعار لم تشهد انخفاضاً يواكب تحسن سعر الصرف، إذ بقيت الكثير من السلع عند مستوياتها السابقة، بينما تراجعت بعض السلع إلى الثلث أو الربع، وأخرى انخفضت بنسبة لا تتجاوز 10 في المئة."

وأشار إسماعيل إلى أن الكثير من الأسر اليمنية -خاصة المغتربين- التي تتسلم دخلها بالدولار أو الريال السعودي، تكبدت خسائر غير مسبوقة، حيث تراجع دخلها الفعلي إلى الثلث أو النصف نتيجة عدم انخفاض الأسعار بما يتناسب مع تحسن قيمة العملة.

وضرب إسماعيل الإيجار مثالا على ذلك، وقال إن إيجار شقة كان يبلغ في المتوسط 300 ريال سعودي قبل تحسن قيمة العملة، لكنه ارتفع إلى 600 ريال سعودي حاليا، ما يعني خسارة مضاعفة للمستأجرين أصحاب الدخل المحدود.

وشدد على أن الأمر يتطلب تدخلاً حكومياً عاجلاً وتشديد الرقابة لخفض جميع الأسعار، وأيضا أسعار الإيجارات، بما يتوافق مع تحسن سعر الصرف، "وعندها فقط سيشعر المواطنون بأن عملتهم عادت نسبياً إلى التعافي."

وبدوره قال أبوليث الحاج، وهو موظف في القطاع الخاص بمدينة تعز، إن "تحسن سعر صرف العملة لم ينعكس بشكل ملموس على حياة الكثير من المواطنين."

وأوضح الحاج أن التغير المفاجئ في سعر صرف الريال اليمني أحدث حالة من الارتباك في الأسواق، حيث بات الكثير من الناس يشتكون من هذا التغيير غير المدروس الذي انعكس سلباً على حياتهم.

وأشار إلى أن الأسعار لا تزال مرتفعة، ولا تتناسب مع نسبة تحسن صرف الريال، وقال "كنا في السابق نستطيع شراء كيس دقيق بمئة ريال سعودي ويتبقى معنا أكثر من 15 ألف ريال يمني، أما اليوم فلا نستطيع بالمبلغ نفسه شراء كيس دقيق واحد، وعلى ذلك تُقاس بقية الاحتياجات الأساسية."

ولفت الحاج إلى أن الكثير من التجار يواجهون ركوداً ملحوظاً بسبب إحجام المستهلكين عن الشراء نتيجة غياب الاستقرار في الأسواق وعدم وجود مؤشرات واضحة على ثبات سعر الصرف.

تحسن شكلي

وهناك من يرى أن تحسن سعر صرف الريال يعد "أمرا شكليا دون تأثير فعال نتيجة عدم استقرار الأسعار وارتباك حالة الأسواق وعدم وجود احتياطي مطمئن من النقد الأجنبي."

وقال الباحث عبدالسلام قائد إن التحسن الحالي في سعر العملة المحلية يعد "تحسناً شكلياً، أو اسميّا" أكثر من كونه تحسناً فعلياً في القدرة الشرائية للمستهلك.

وأوضح أن القيمة الاسمية للعملة هي السعر الذي تحدده السلطات النقدية، مثل البنك المركزي، مقابل العملات الأجنبية، بينما القيمة الفعلية تقاس بما يمكن شراؤه من السلع والخدمات في السوق المحلية.

وأضاف "ما نشهده حالياً هو تحسن رقمي أو اسمي، في حين أن انخفاض الأسعار في الأسواق يتم بوتيرة بطيئة جداً، وهو ما يعطي المستهلك انطباعاً مضللاً بأن القدرة الشرائية تحسنت."